فيسبوك أخطر من إيران

نواف التميمي

في أول خطاب له بالأمم المتحدة الثلاثاء الماضي، رسم الرئيس الأميركي، جو بايدن، صورة التهديدات التي تحيط بكوكب الأرض وسكانه، من جائحة كورونا المستعرة وظاهرة الاحتباس الحراري إلى محاولات الدول الأقوى للهيمنة على الدول الأضعف. ولعلها من محاسن المصادفات أن يتزامن تحذير الرئيس الأميركي مما سماه «خطر الاستغلال التكنولوجي أو المعلومات المضللة» مع تسريب وثائق داخلية تكشف خطر عملاق وسائل التواصل الاجتماعي «فيسبوك» على الصحة العقلية للمستخدمين، ونشر الخدع، وتعطيل الديمقراطية. ويأتي الكشف الجديد الذي نشرته «وول ستريت جورنال» لتضاف إلى سجل «فيسبوك» الذي واجهته، في السنوات القليلة الماضية، موجاتٌ من الاتهامات والانتقادات الحادّة بسبب تورّطه في أزمات اختراق الخصوصية، ونشر خطاب الكراهية والعنصرية، فضلاً عن التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية لعام 2016 عبر منصّاته، وترويج معلومات مضلّلة عن وباء كورونا واللقاحات.

تحت عنوان «ملفات فيسبوك» نشرت «وول ستريت جورنال» سلسلة تحقيقات سلطت الضوء على حقائق مهمة عن عملاق التكنولوجيا العالمي فيسبوك، وذلك استناداً إلى ما جاء في وثائق سرّية سرّبها أحد موظفي الشركة، كشفت بشكل صادم مدى ازدواجية المعايير لدى «فيسبوك» الذي يقوّض، في الخفاء، أهم القيم الإنسانية والمبادئ العامة ويضرب بالصحة العقلية للمستخدمين. وعلى الرغم من تأكيد مارك زوكربيرغ، في أكثر من مناسبة، أن شركته تسمح لأكثر من ثلاثة مليارات مستخدم بالتواصل والتوجه إلى الجمهور على قدم المساواة من النخب السياسية والثقافية والصحافية، وأن معايير النشر على المنصّة تنطبق على الجميع، بغضّ النظر عن شهرتهم أو مكانتهم، إلا أن الوثائق المسرّبة تكشف تواطؤ الشركة مع بعض المستخدمين البارزين والمؤثرين، وتمكّنهم من نشر محتوياتٍ تنتهك، في الغالب، القواعد العامة التي تزعم الشركة التزامها.

لم يفت الرئيس الأميركي تذكير العالم، بالتصريح أو التلميح، إلى خطر دول، مثل إيران وكوريا الشمالية والصين، على الاستقرار العالمي، لكنه غفل عن تنبيه العالم إلى تضخم (وتمدّد) امبراطوريات غير مرئية، غير أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«توك توك» بات فيها أخطارٌ عابرةٌ للقارّات، وتهدّد البشرية في أعلى قيمها الإنسانية. في مقاله الشهير «الدعاية» الذي نُشر في العام 1928، كتب خبير العلاقات العامة والدعاية إدوارد بيرنز: «التلاعب الواعي والذكي بالعادات المنظمة ووجهات نظر الجماهير هو عنصر مهم في المجتمع الديمقراطي. أولئك الذين يتلاعبون بآلية المجتمع غير المنظورة يشكّلون حكومة غير مرئية، هي القوة الحاكمة الحقيقية لبلادنا. نحن محكومون، عقولنا مقولبة، أذواقنا متشكّلة، وأفكارنا مقترحة، إلى حد كبير، من رجال لم نسمع عنهم قط. هم الذين يسحبون الأسلاك التي تتحكّم في العقل العام». على الرئيس الأميركي، ومن خلفه المجتمع الدولي، الاعتراف، بكل شجاعة، بأن الأزرار التي تتحكّم بها شركات التواصل الاجتماعي باتت أكثر خطراً من زرّ أحمر تسعى إلى امتلاكه إيران أو كوريا الشمالية، لأن هذه الشركات، وغرف التحكّم المظلمة فيها، باتت الأقدر في التأثير على الجماهير، مستفيدةً من التطور التكنولوجي، والكم الهائل من المعلومات المُتاحة لها لهندسة الرأي العام، والتلاعب بالأفراد والمجتمعات، تبعًا لأجندات سياسية وتجارية مدفوعة الثمن.

تكشف الفضائح المتتالية، من فضيحة «كامبريدج أناليتكا» في العام 2017 (كشفت تلك الفضيحة عن حجم التلاعب في الانتخابات الأميركية 2016، والتلاعب في توجيه المصوتين في استفتاء «بريكست» البريطاني) إلى فضائح «فيسبوك» المتلاحقة، حجم الخطر الذي تشكله منصّات الإعلام الاجتماعي على صحة البشرية وسلام أمنها الاجتماعي. وتُظهر محتويات الوثائق التي نشرتها «وول ستريت جورنال» كيف أن من وصفهم إدوارد بيرنز بالحكومات غير المرئية صاروا أكثر قوةً ونفوذًا في عصر منصّات التواصل الاجتماعي، بينما صار الأفراد والدول أقل مناعة، وأكثر عرضةً للسيطرة، وكيف أن فبركة الأخبار والتلاعب بالعقول باتت خطرًا قد يحيل أعرق الديمقراطيات إلى «جمهوريات موز» تتحكّم بها تحالفات منصّات الإعلام الاجتماعي مع حكومات ظل وجيوش من الذباب الإلكتروني.

في الاستعلاء «المغاربيّ» على «المشارقة»

اسامة ابو ارشيد

واحدةٌ من أبرز مفارقات السقوط المريع لحزب العدالة والتنمية، المغربي، في الانتخابات التشريعية (والبلدية)، أخيرا، هي تلك النغمة الفوقية التي يستخدمها بعض (وليس كلّ) الكتاب والنشطاء المغاربة (كتابة هنا عن الجنسية المغربية وليس هوية الإقليم)، من إسلاميين وغير إسلاميين، في تسفيه آراء «المشارقة» في قراءة نتائج تلك الانتخابات. أبعد من ذلك، بعضُ من هؤلاء لم يتردّد في انتقاد «الاستباق» في مقاربة الانتخابات وما ترتب عليها. يرتبط ذلك، أيضاً، بمحاولات بعضهم فرض معطىً في التحليل مفاده أن «المغاربة» (هوية إقليمية هنا وسنضعها من الآن بين شارتين لتمييزها عن الانتماء لدولة المغرب) متقدّمون دوماً على «المشارقة» فكرياً وفلسفياً وسياسياً، واستطراداً في المعطى ذاته، فإن الإسلاميين في المغرب العربي متقدّمون تلقائياً وحتماً على نظرائهم في المشرق العربي. مثل هذه «المسلّمات» المطلقة والتعميمات الفضفاضة مجروحة، ومصداقيتها معلولة، وهي ذات نَفَس استعلائي، ذلك أنها غير منضبطة وغير مضبوطة وغير مُعَرّفة بوضوح.

لم يفت الرئيس الأميركي تذكير العالم، بالتصريح أو التلميح، إلى خطر دول، مثل إيران وكوريا الشمالية والصين، على الاستقرار العالمي، لكنه غفل عن تنبيه العالم إلى تضخم (وتمدّد) امبراطوريات غير مرئية، غير أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«توك توك» بات فيها أخطارٌ عابرةٌ للقارّات، وتهدّد البشرية في أعلى قيمها الإنسانية. في مقاله الشهير «الدعاية» الذي نُشر في العام 1928، كتب خبير العلاقات العامة والدعاية إدوارد بيرنز: «التلاعب الواعي والذكي بالعادات المنظمة ووجهات نظر الجماهير هو عنصر مهم في المجتمع الديمقراطي. أولئك الذين يتلاعبون بآلية المجتمع غير المنظورة يشكّلون حكومة غير مرئية، هي القوة الحاكمة الحقيقية لبلادنا. نحن محكومون، عقولنا مقولبة، أذواقنا متشكّلة، وأفكارنا مقترحة، إلى حد كبير، من رجال لم نسمع عنهم قط. هم الذين يسحبون الأسلاك التي تتحكّم في العقل العام». على الرئيس الأميركي، ومن خلفه المجتمع الدولي، الاعتراف، بكل شجاعة، بأن الأزرار التي تتحكّم بها شركات التواصل الاجتماعي باتت أكثر خطراً من زرّ أحمر تسعى إلى امتلاكه إيران أو كوريا الشمالية، لأن هذه الشركات، وغرف التحكّم المظلمة فيها، باتت الأقدر في التأثير على الجماهير، مستفيدةً من التطور التكنولوجي، والكم الهائل من المعلومات المُتاحة لها لهندسة الرأي العام، والتلاعب بالأفراد والمجتمعات، تبعًا لأجندات سياسية وتجارية مدفوعة الثمن.

تكشف الفضائح المتتالية، من فضيحة «كامبريدج أناليتكا» في العام 2017 (كشفت تلك الفضيحة عن حجم التلاعب في الانتخابات الأميركية 2016، والتلاعب في توجيه المصوتين في استفتاء «بريكست» البريطاني) إلى فضائح «فيسبوك» المتلاحقة، حجم الخطر الذي تشكله منصّات الإعلام الاجتماعي على صحة البشرية وسلام أمنها الاجتماعي. وتُظهر محتويات الوثائق التي نشرتها «وول ستريت جورنال» كيف أن من وصفهم إدوارد بيرنز بالحكومات غير المرئية صاروا أكثر قوةً ونفوذًا في عصر منصّات التواصل الاجتماعي، بينما صار الأفراد والدول أقل مناعة، وأكثر عرضةً للسيطرة، وكيف أن فبركة الأخبار والتلاعب بالعقول باتت خطرًا قد يحيل أعرق الديمقراطيات إلى «جمهوريات موز» تتحكّم بها تحالفات منصّات الإعلام الاجتماعي مع حكومات ظل وجيوش من الذباب الإلكتروني.

الانقلاب وعورات الحكم في السودان

طارق الشيخ

لا تزال أمواج السياسة السودانية تصطخب في الخرطوم، بعد الإعلان عن إحباط محاولة انقلابية جديدة في السودان. حالة انقلاب فاشلة سبقتها حالة من الفوضى السياسية التي عمّت البلاد، وهذه المرّة من شرق السودان. ويبدو أن الحكومة السودانية قد قرّرت الاستثمار في هذه المحاولة الأخيرة سياسيا كما لم يحدث من قبل، وسخّرت الآلة الإعلامية الرسمية بكثافة غير مسبوقة. الثابت أن المحاولات الانقلابية قد تعدّدت منذ الثورة التي أطاحت نظام عمر البشير، ونسبت جميعها إلى عناصر الحركة الإسلامية داخل الجيش. والثابت أيضا أن كل تلك المحاولات، وعلى الرغم من وعد السلطات بالكشف عن أسماء الجهات والشخصيات المتورّطة بها وتفاصيل تلك المحاولات، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدُث، كما لم يقدّم أيّ منهم للمحاكمة أو المحاسبة، بل لا يعرف مصير أي منهم. من الناحية السياسية، ثمّة أزمة سياسية شاملة راهنة في السودان، ولو أن الجيش كان في الفورمة (الصيغة) الانقلابية المعهودة له تاريخيا في السودان، لحدث بالفعل انقلاب بكل المبرّرات للبيان الأول، فكل ما خرجت لأجله الجماهير وأطاحت بسببه نظام البشير موجود ومائل ومحاطٌ بحالة إحباط شديدة من المسار السياسي المتخبط الذي تسير عليه الحكومة، بقيادة عبد الله حمدوك. وبشكل أكثر تحديدا، ما جرى في الأيام الماضية في شرق السودان، بقطع مجموعة إثنية يقودها أحد قادة قبيلة الهدندوة (الزعيم ترك) الطرق، وتبعه توقف العمل في ميناء بورتسودان، المنفذ البحري الوحيد وشريان الحياة لكل السودان. أحدث هذا الحراك، المحدود حجما، ضجّة سياسية واسعة، سلّطت الضوء على أحد الأخطاء الكبيرة، وقد أثار الاتفاق الجزئي الذي كرّسته الحكومة للوضع في إقليم دارفور في مؤتمر جوبا حفيظة مكوّنات عديدة في شرق السودان وشماله وغضبها، باعتبار أنها استُثنيت من عملية التنمية الشاملة، وهذه مطلب قوى كثيرة، كما أغفل معالجة قضايا الجوع والفقر في شرق السودان، وهي في الواقع أكثر تأثيرا على إنسان هذه المنطقة مما هي عليه في دارفور. وقد جاء تعاطي الحكومة مع هذا الاحتجاج في الشرق ضعيفا، بل أثار مجدّدا حالة التجاذب بين الشقين، المدني والعسكري، داخل الإجتماع المشترك الذي كُرّس لتدارس الوضع، أهم ما خرج عن ذلك الإجتماع هو التلاسن الساخن بين رئيس مجلس السيادة، قائد المكون العسكري في الحكم، الفريق عبد الفتاح البرهان، ووزير مجلس الوزراء المدني خالد عمر. إذ تقدّم البرهان بطلب تفويض صريح للقوات المسلحة، لمعالجة الوضع، وحصانة من المحاسبة لأسلوب معالجته المتمرّد في الشرق، فيما طالب خالد معالجة الأمر بالتفاوض والحوار الديمقراطي. وقد أبرز هذا التلاسن، مجدّدا، الخلاف بين المكونين، المدني والعسكري، بل اعتُبر طلب البرهان للتفويض محاولة ثانية لطلب التفويض، بعد محاولته الأولى الخجولة، على خلفية تطوّرات الوضع في منطقة الفشقة على الحدود مع إثيوبيا. من هذه الزاوية التي تكشف عن طموح العسكريين بوضع كامل اليد على الحكم في السودان، رأى كثيرون في الشارع السياسي السوداني التحرّك الانقلابي مجرّد بالون اختبار لانقلاب محتمل، تحضّر له المجموعة العسكرية بقيادة البرهان. مجمل القول هنا إن تعامل حمدوك مع هذه الأزمة جاء باهتا ومثيرا للأسئلة بشأن مدى جدارة رئيس الوزراء في مجابهة الأزمات، فقد اختفى حمدوك تماما، ولم يصدر عنه بيان يوضح حقيقة ما يجري في شرق السودان، ما جعل الشارع السوداني عُرضة للشائعات والتكهنات والأخبار المضلّلة التي تسيدت وسائل التواصل الاجتماعي، وكان أغلب مصادرها عناصر النظام القديم.

..والحقيقة أن الحكومة الحالية قد فشلت في معالجة القضايا الحياتية الملحّة للشعب، من تردّ اقتصادي ومالي، وفي محاربة الفساد ومحاربة التمكين لأنصار النظام القديم في كل مفاصل الدولة الحيوية، وثمّة أيضا خيبة كبيرة ناجمة عن المحاصصة في المناصب الوزارية التي نجم عنها أداء وزاري متواضع، أقلّ كثيرا من طموحات الشارع الثائر، فقد تقلّد المناصب وزراء كثيرون بلا رصيد معرفي أو قدرات، بل أيضا يفتقرون الروح الثورية التي يعيشها الشارع. وبالتالي، تراجعت الحماسة الكبيرة والأمل الذي كان يعلّقه الشارع على قيادة حمدوك، وازدادت الفجوة اتساعا بين الحكومة، بمكوناتها، والشارع الثوري خصوصا. الفجوة الأخرى هي الحادثة بين المكونين، المدني والعسكري، وتسيد الأخير المشهد في مواقف كثيرة، وسيطرته الظاهرة على القرار في مجلس السيادة، ما جعل للعسكريين اليد الطولى في مقابل ما ينظر إليه كثيرون أنهم ناشطون سياسيون يفتقرون لأبسط مقومات المعرفة السياسية والقدرة على اتخاذ القرار. أخلص إلى القول إن الأداء الحكومي السيئ، وحالة التيه التي تعيشها الحكومة بلا برنامج واضح المعالم، في أيّ من الاتجاهات، يجعل حتى أمر تقويمها مسألة تحتاج صبرا كثيرا. وما يحصّن تجربة الحكم الانتقالي الحالية من الانقلابات العسكرية يكمن في أن أي عمل انقلابي لن يجد القوة السياسية الحاضنة، وفقا للتجارب السودانية التاريخية، فكل الانقلابات التي وقعت في السودان كانت، على الدوام، مشفوعة بالأزمات السياسية ذاتها المتكرّرة، ولكن مع وجود حاضنة سياسية تدعمها وتوفر لها السند المدني. هذا الواقع يصعب توفره اليوم. ولهذا فإن سعي عبد الفتاح البرهان الحثيث إلى توفير التفويض هو أقصر الطرق وأحدثها للوصول إلى السلطة، صحيح أنه جرى في السنوات القليلة الماضية تطهير الجيش السوداني من كل القوى السياسية التقليدية داخل الجيش، ومن الحركة الإسلامية التي غرست عناصرها في مفاصله، ولا يوجد حاليا من قوى لها وجود داخل الجيش سوى قلة من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي وقلة أصغر من البعثيين (جناح العراق)، ولهذا عمليا، ليس من قوة قادرة على الانقلاب العسكري سوى الإسلاميين، بحكم وجودهم في كل مفاصل الجيش، ولكن أمامهم عقبة كبرى، أن رصيد العقود الثلاثة يغلق كل باب لهم من الشارع السوداني الذي يمكن القول إنه أغلق صفحة الحركة الإسلامية في السودان، وربما إلى فترة ستطول كثيرا. ولهذا، يبقى السؤال: ماذا ستفعل الحكومة الآن مع المجموعة الانقلابية التي قامت بالمحاولة الفاشلة أخيرا، ولديها انقلابيون عديدون سابقون لم يصدر بعد بحقهم شيء. والأرجح أن الحكومة سوف تستثمر، كعادتها، هذه المحاولة لضجة سياسية، سوف تطغى على مشاعر الخيبة وسط الشارع من الأداء الحكومي، ولكنها حتما لن تكون كافية لستر عورات الحكم في السودان، وما أكثرها هذه الأيام.

(كاتب وإعلامي سوداني)

> ما يحصّن تجربة الحكم الانتقالي من الانقلابات العسكرية أن أي عمل انقلابي لن يجد القوة السياسية الحاضنة

كاريكاتير — عماد حجاج

اعتذار ألمانيا الدائم

حسان الأسود

القويّ هو من يعترف بأخطائه، والمتحضّر الواثق من نفسه هو من يعتذر عنها، ويحاول التعويض عما سببه من ضرر. هذه قيمٌ اجتماعية تنطبق على البشر، وتأخذ طابعها الإلزامي ضمن أطر القوانين المحلية، المدنية والجزائية، في أغلب الدول في العصر الراهن. لكنّ هذه القاعدة يمكن أن تنطبق أيضاً على المجموعات البشرية والدول. بهذا المعنى، تطوّرت حركة «الاستشراق» لتكون في خدمة الاستعمار الغربي عموماً، وحسب المفكر الفلسطيني – الأميركي الراحل، إدوارد سعيد، فإن «الاستشراق» موقف غربيّ متعالٍ تجاه مجتمعات الشرق الأوسط وآسيا وشمال أفريقيا، يرمي إلى تصويرها جامدة وغير قابلة للتطوّر، وبالتالي، يخلق وجهة نظر للثقافة الشرقية بوصفها بها وتفاصيل تلك المحاولات، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدُث، كما لم يقدّم أيّ منهم للمحاكمة أو المحاسبة، بل لا يعرف مصير أي منهم. من الناحية السياسية، ثمّة أزمة سياسية شاملة راهنة في السودان، ولو أن الجيش كان في الفورمة (الصيغة) الانقلابية المعهودة له تاريخيا في السودان، لحدث بالفعل انقلاب بكل المبرّرات للبيان الأول، فكل ما خرجت لأجله الجماهير وأطاحت بسببه نظام البشير موجود ومائل ومحاطٌ بحالة إحباط شديدة من المسار السياسي المتخبط الذي تسير عليه الحكومة، بقيادة عبد الله حمدوك. وبشكل أكثر تحديدا، ما جرى في الأيام الماضية في شرق السودان، بقطع مجموعة إثنية يقودها أحد قادة قبيلة الهدندوة (الزعيم ترك) الطرق، وتبعه توقف العمل في ميناء بورتسودان، المنفذ البحري الوحيد وشريان الحياة لكل السودان. أحدث هذا الحراك، المحدود حجما، ضجّة سياسية واسعة، سلّطت الضوء على أحد الأخطاء الكبيرة، وقد أثار الاتفاق الجزئي الذي كرّسته الحكومة للوضع في إقليم دارفور في مؤتمر جوبا حفيظة مكوّنات عديدة في شرق السودان وشماله وغضبها، باعتبار أنها استُثنيت من عملية التنمية الشاملة، وهذه مطلب قوى كثيرة، كما أغفل معالجة قضايا الجوع والفقر في شرق السودان، وهي في الواقع أكثر تأثيرا على إنسان هذه المنطقة مما هي عليه في دارفور. وقد جاء تعاطي الحكومة مع هذا الاحتجاج في الشرق ضعيفا، بل أثار مجدّدا حالة التجاذب بين الشقين، المدني والعسكري، داخل الإجتماع المشترك الذي كُرّس لتدارس الوضع، أهم ما خرج عن ذلك الإجتماع هو التلاسن الساخن بين رئيس مجلس السيادة، قائد المكون العسكري في الحكم، الفريق عبد الفتاح البرهان، ووزير مجلس الوزراء المدني خالد عمر. إذ تقدّم البرهان بطلب تفويض صريح للقوات المسلحة، لمعالجة الوضع، وحصانة من المحاسبة لأسلوب معالجته المتمرّد في الشرق، فيما طالب خالد معالجة الأمر بالتفاوض والحوار الديمقراطي. وقد أبرز هذا التلاسن، مجدّدا، الخلاف بين المكونين، المدني والعسكري، بل اعتُبر طلب البرهان للتفويض محاولة ثانية لطلب التفويض، بعد محاولته الأولى الخجولة، على خلفية تطوّرات الوضع في منطقة الفشقة على الحدود مع إثيوبيا. من هذه الزاوية التي تكشف عن طموح العسكريين بوضع كامل اليد على الحكم في السودان، رأى كثيرون في الشارع السياسي السوداني التحرّك الانقلابي مجرّد بالون اختبار لانقلاب محتمل، تحضّر له المجموعة العسكرية بقيادة البرهان. مجمل القول هنا إن تعامل حمدوك مع هذه الأزمة جاء باهتا ومثيرا للأسئلة بشأن مدى جدارة رئيس الوزراء في مجابهة الأزمات، فقد اختفى حمدوك تماما، ولم يصدر عنه بيان يوضح حقيقة ما يجري في شرق السودان، ما جعل الشارع السوداني عُرضة للشائعات والتكهنات والأخبار المضلّلة التي تسيدت وسائل التواصل الاجتماعي، وكان أغلب مصادرها عناصر النظام القديم.

..والحقيقة أن الحكومة الحالية قد فشلت في إياه من أرض وحياة أخرى، وبما الحقته بهم من أضرار لا توصف؟

إذا أردنا أن نجيب عن هذه الأسئلة المطروحة على دول وكيانات في المشرق العربي، علينا أن نطرح الأسئلة نفسها على دول ومجتمعات مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا أولاً، أليست هذه الدول مصنّفة من دول العالم الأول، أليست دولاً تزدهر فيها أفكار حقوق الإنسان وقيم الأخوّة والمساواة، بعكس دولنا الطاردة كل ما هو إنساني وجميل ورافٍ؟

تكون البدايات على الدوام صعبة، فغالبية البشر تألف الشائع والمعتاد، وتحاول تجنّب المخاطرات، بقيت سنّة الحياة تفرض الجديد دائماً، وتجعل من الأفكار مقدّمة للاستكشاف والتطوير والتجديد، لا يخشى الألمان من الحديث عن ماضيهم القذر، بل ينكاون الجراح بقصد تنظيفها، ويناقشون أخطاءهم بقصد تصحيحها، ويعلّمون أجيالهم القادمة فضيلة الاعتراف بالذنب لمنع تكراره. ألمانيا أمام حالة اعتذار دائم من ذاتها ومن تاريخها، فهل نرجو أن نرى أنفسنا ودولنا يوما أمام مرآة مراجعة النفس ومحاسبتها، وهل يمكننا أن نعتذر يوما عن أخطائنا؟

(كاتب سوري في برلين)

> لا يخشى الألمان من الحديث عن ماضيهم القذر، بل ينكاون الجراح بقصد تنظيفها

إلى أين يسير قيس سعيّد بتونس؟

رفيق عبد السلام

حصل ما كان متوقعاً، إلغاء الرئيس، قيس سعيّد، دستور الثورة التونسية بضروب من التحايل القانوني والسياسي، تحت عنوان أحكام انتقالية، لم تترك، من الناحية الواقعية، أي أثر لدستور 2014. فبعد ما يربو على الشهرين مما سميت الإجراءات الاستثنائية التي أقدم عليها الرئيس التونسي، يوم 25 جويلية (يوليو/ تموز) الماضي، بزعم إعمال الفصل الثمانين من الدستور، بدأت تتضح أكثر فأكثر وجهته ونياته في إدارة المرحلة المقبلة.

باتت تونس في حقبة قيس سعيّد «غير السعيدة»، بلا حكومة ولا برلمان ولا محكمة دستورية، وأخيراً وليس آخراً، بلا دستور. تونس التي تشكّلت فيها فكرة المجالس والقانون الضابط منذ القرطاجنيين قبل ما يزيد على خمسة قرون قبل الميلاد، وكان لها السبق في إصدار أول دستور في العالم الإسلامي سنة 1861، باتت اليوم شؤونها تُدار بإرادةٍ فرديةٍ مطلقة، وأضحى البلد يسير بالمراسيم والتعليمات الشفوية الصادرة عن القصر. وبمواراة ذلك، فُتح باب المحاكمات العسكرية، ومُنع السفر عن آلاف المواطنين من برلمانيين وسياسيين ورجال أعمال وقضاة ومديرين عامين وغيرهم، وفُرضت الإقامة الجبرية على عشرات الأفراد من دون أي أساس قانوني، كذلك أُغلق مقر الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد، ووُضع رئيسها تحت الإقامة الجبرية. ولا يُستبعد مع نشر هذه السطور أن يُقدم قيس سعيّد على مغامرات قمعية أخرى، لفرض الانقلاب بقوة القمع والخوف.

ربما عنصر الوضوح الوحيد في هذا المشهد الراهن الذي يغلب عليه طابع الغموض والمغامرات غير المحسوبة، تصميم الرئيس سعيّد على الاستحواذ على السلطة عبر فرض سياسة الأمر الواقع، وتحويل ما قيل إنه استثنائي ومؤقت إلى حالة دائمة ومفتوحة، بعد أن أضاف مقولة الخطر «الجائم» إلى جانب الخطر الداهم الذي تحدّث عنه الدستور.

لم تكن الخطوة التي أقدم عليها سعيّد مفاجئة لي، فقد كانت لهذا الانقلاب المغلّف دستورياً مقدمات ومؤشّرات دالة. وكنتُ قد نبّهت، داخل حركة النهضة وخارجها، من خطورة ما يدبّر في قصر قرطاج، ومن عناصر ذلك تلويح سعيّد المستمر باستخدام الفصل الـ 80 من الدستور (وفق قراءته الخاصة لهذا الفصل)، فضلاً عن زيارته المتكرّرة للثكنات العسكرية في الهزيع الأخير من الليل، وحديثه التحريضي أمام القيادات العسكرية والأمنية عن المؤامرات والدسائس والغرف المظلمة. وهو أمرٌ غير معهود في ما استقر من تقاليد سياسية منذ بداية الاستقلال، حيث التزم أغلب حكّام تونس منذ عهد البايات إبعاد الجيش عن التجاذبات السياسية.

كذلك إن رفض سعيد فتح قنوات حوار مع الأحزاب السياسية، وإصراره المتكرر على اختيار رؤساء حكومات بطريقة فوقية، وبعيداً عن الكتل البرلمانية، ثم امتناعه عن قبول أداء قسم الوزراء بعد التعديل الحكومي الذي صوّت عليه البرلمان، ورفضه التصديق على قانون تشكيل المحكمة الدستورية، والتهديد المستمر بحل البرلمان، كلّ ذلك كان يشير، بصورة لا لَبس فيها، إلى تبييت النيّة لتقويض النظام السياسي الوليد والاستحواذ عنوةً على السلطة.

انتهج قيس سعيّد تكتيك التأزيم السياسي، من خلال تعميق الاستقطاب في الساحة السياسية، ثم التزيل المتعمّد لمجلس نواب الشعب، من خلال الدور التخريبي الذي لعبته رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي، داخل المجلس، من دون أن يحرّك الأمن الرئاسي ساكناً، وهو المكلف قانونياً ضمان السير العادي لأعمال المؤسّسة، وقد استفاد من حالة الفراغ السياسي الناتجة من تردّد رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وامتناعه عن تفعيل صلاحيته الواسعة التي منحه إياها الدستور في مواجهة رئيس نهم للسلطة ومصرٌ على التمدّد. يضاف إلى ذلك كله تشبّع الرئيس بخليط أيديولوجي شعبوي، يقوم على تصوّر نظام سياسي محكوم بزعامة فردية محاطة بالأتباع والأنصار، ومن دون أحزاب ومنظمات وأجسام وسيطة، فالرجل مسكونٌ بهاجس إنفاذ مهمة رسولية في عالم يعجّ بالشياطين والمتآمرين والفاسدين، وكل لغته توحي بأنه يعيش في عالمه المغلق الخاص. وما زاد في تعقيد الوضع أكثر، أن الرئيس لا يعترف بالحوار، ولا بالتوافقات والتنازلات المتبادلة التي تمثل جوهر العمل السياسي، فهذه الآليات بالنسبة إليه لا تعدو أن تكون رذائل طبقةٍ سياسيةٍ تعوّدت عقد الصفقات في الغرف المظلمة، على حد تعبيره.

تقاطعت توجهات الرئيس مع ثلاثة خطوط رئيسية. أولاً: فئة الغاضبين من أداء المنظومة السياسية بعد الثورة نتيجة انغماس النخبة السياسية في البناء المؤسساتي والتسويات فيما بينها على حساب معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، ثم تعقيدات المرحلة الانتقالية وكثرة الهزّات السياسية وتغليب الاعتبارات التكتيكية على التوجهات الاستراتيجية.

ثانياً: مكونات من النخبة السياسية لا ترى مانعاً في تقويض البناء وهدم السقف على رؤوس الجميع، إذا كان ثمن ذلك التخلص من "النهضة" وحلفائها. مع العلم أن بعض مكونات هذه النخبة السياسية معادية، من أصلها، للثقافة الديمقراطية، وتؤمن بدور الزعيم المخلص المسنود بالجيش، مثل حركة الشعب ذات التوجهات العروبية الانقلابية.

ثالثاً: قوى إقليمية وجدت في طموحات الرئيس ومزاجه الشخصي فرصةً ذهبيةً للانقضاض على التجربة التونسية، وتفكيك عرى ما بقي من الثورات العربية، بعدما عجزت هذه القوى عن تمرير مشروعها مع المرحوم الباجي قايد السبسي الذي لم يجارها في مخطّطاتها، وهذه القوى لا ترى في قيس سعيّد سوى جسر عبور إلى ما بعده، أي تمهيد الطريق لعودة منظومة بن علي ومشقاتها.

سبق لقيس سعيّد فعلاً أن أفصح عن شذرات من «مشروعه» السياسي خلال حملته الانتخابية، لكن الظن الغالب كان أنه سيلتزم، في نهاية المطاف، توجهات الثورة، وسيتوقف عليه معطيات الحكم الصلبة (استطلاع) الآراء، أن الرئيس محل إجماع، فإن الواقع الميداني يشهد تآكل الحزام الشعبي للرئيس، واتساع المعارضين لمشروعه، والمتخوّفين من طموحاته الخيالية والجارفة.

تحرّكات 18 سبتمبر (الحالي) التي دعت إليها شخصيات سياسية عامة، ولقيت استجابة من الشارع التونسي، ضربت في الصميم سردية «التفويض الشعبي» للرئيس، فردّ عليها بلغته المعهودة، أن الذين لبوا الدعوة إلى التجمع، في تونس وخارجها، هم من بين مخمورين وماجورين. الواضح أن الشارع التونسي بصدد التعافي من صدمة الانقلاب، ويتجه إلى صنع ديناميكيته الخاصة، وإفراز جيل جديد من القيادات السياسية الميدانية مناهضة بشراسة لعودة الاستبداد، ومتخفّفة، إلى حد كبير، من ثقل الأيديولوجيا ونظرية الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> يرى سعيّد نفسه بورقيبة جديداً، من دون أن يتوافر على الحد الأدنى من الخصال القيادية ورصيد الخبرة والتجربة

شرخ في التحالف الأميركي الأوروبي

بشير البكر

هي بداية شرخ كبير بين أوروبا والولايات المتحدة، بسبب التحالف الثلاثي الجديد بين الولايات المتّحدة وأستراليا وبريطانيا. ومنذ أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، في السادس عشر من شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، عن ولادة هذا الجسم الجديد، لم تهدأ ردود فعل العواصم الأوروبية، والتي تصدّرتها باريس، كونها المتضرّر المباشر، لأن التحالف يتضمّن تزويد أستراليا بغواصات نووية أميركية، ما يعني فسخ عقد بيع فرنسا 12 غواصة تقليدية لأستراليا، جرى توقيعه في عام 2016 بقيمة 66 مليون دولار. وأحدث قرار بايدن صدمةً سياسيةً كبيرة في أوروبا، لأنه مسّ فرنسا مباشرة من جهة، ومن جهة ثانية، لأنه أبعد الاتحاد الأوروبي عن منطقتي المحيطين، الهادئ والهندي. واعتبرت المواقف الأوروبية أن نظرة بايدن ضيقة إلى حد كبير، لأنها اعتمدت على تفضيل تحالفٍ تقليدي بين الثلاثي، بينما تطورت العلاقات الأميركية الأوروبية، وبلغت مستوياتٍ من التعاون والتنسيق، على مدى عدة عقود، ما يتجاوز بكثير الكاسب المرجوّة من التحالف ذي اللون الأحادي.

كان الأوربيون ينتظرون من الرئيس الأميركي خطواتٍ مهمة، من أجل معالجة أخطاء سلفه دونالد ترامب الجسيمة، على مستوى العلاقة بين ضفتي الأطلسي، وإذ به يسبّب شرخاً أكبر بكثير من الذي خلفته أعوام ترامب الذي كان بارعاً في المناورة، حتى لو ذهب نحو أقصى مدى في التطرّف. والصدع الذي هندسه بايدن حصل مع فرنسا، الدولة التي تمتلك علاقاتٍ خاصة، عبر التاريخ، مع الولايات المتحدة، حتى أن باريس درجت، رسمياً، على إحياء ذكرى معركةٍ بحرية حاسمة في حرب الاستقلال الأميركية، توّجت بانتصار الأسطول الفرنسي على الأسطول البريطاني في 5 سبتمبر/ أيلول 1781.

كان لخطوة بايدن مفعول «إيجابي»، لأنها وحّدت أوروبا وأشعرت القارّة العجوز بأنها يجب أن تتحرّك للدفاع عن دورها ومصالحها، بعد أن ترهلت في العقدين الأخيرين، ولم يكن «بريكسيت» سوى نتيجة ذلك. وأحسّت بلدان الاتحاد الأوروبي، ذات الثقل السياسي والاقتصادي، مثل ألمانيا، أنها لم تتخذ موقفا قويا، بوجه الولايات المتحدة، فإنها تحكم على تهميش نفسها بنفسها. الأمر الذي قد يغيّر في طبيعة العلاقات الدولية الحاصلة، ويدفع أوروبا إلى سياساتٍ أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، ما يبعث على مراجعة المواقف الأوروبية تجاه الصين وروسيا.

يبرهن بايدن الذي لم يكمل بعد عامه الأول في البيت الأبيض، على أمرين هامين. الأول، أن سلفه ترامب لم يكن استثناءً في عقيدة الأحادية الأميركية، بقدر ما هو نسخة مباشرة فجّة، على مقاس رجل الأعمال الذي يهتم بالصفقات أكثر من أي مسألة أخرى. الثاني، أن بايدن لم يخرج عن خط الرؤساء الديمقراطيين الذين كانوا أفضل من طبّق سياسات اليمين الأميركي الانعزالي. ومنذ أن وصل إلى البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني، يتنقل من مفاجأة إلى أخرى في السياسة الدولية، وسجّل الانسحاب من أفغانستان ذروة الارتجال، وعدم دقة الحسابات، والتفرّد بالرأي. وظهر بايدن على نحو لا يقل سوءا عن سلفه ترامب، ولم يأخذ برأي وزيري الخارجية، أنتوني بلينكن، والدفاع، لويد أوستن، اللذين نصحا بالتريث وتنظيم نقل الحكم في كابول. ولم يكن أحد يتوقع أن يكون بايدن خفيفا إلى هذا الحد، بعد أن حاول، في الأشهر الماضية، أن يصنع لنفسه صورة الرئيس الرصين، في مسعىً إلى محو صورة ترامب الذي يتحلّى بحضور كبير في وسائل الإعلام والمسرح السياسي بوصفه شخصية شعبوية، ذات تأثير خطير على العلاقات الدولية. وقد ل

اليمن: محاكم سياسية وقرابين بشرية

بشرى المقطري

من صنعاء إلى مدينة تعز ومدينة عدن إلى الساحل الغربي، تتسابق سلطات الحرب في اليمن في قتل المواطنين، إذ تنظم القتل خارج القانون وتديره وفق منظومتها المركّبة للقتل، بما في ذلك تكييفه وفق قوانينها القهرية، وإذا كانت جريمة مقتل الشاب اليمني عبد الملك السنباني، قبل أسابيع، في نقطة عسكرية خاضعة «للواء التاسع صاعقة»، التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي في مدينة لحج، قد كشفت عن جزء من سردية القتل خارج القانون التي طاولت آلاف اليمنيين في الطرقات البرّية وفي شوارع المدن، فإن هناك قتلا خارج القانون، لا يختلف عنه بشاعة، وإن اتخذ بعداً أكثر إجراماً بدوافعه القصدية ومؤسسته الضبطية والقضائية التي تحولت إلى مظلةٍ لشرعنة إزهاق أرواح اليمنيين، إذ أصبحت المحكمة الجزائية، سيئة الصيت، سلاح سلطات الحرب الفاعل للتنكيل بالأبرياء، ومأسسة الجريمة التي لا تقتصر على حرمانهم من أبسط حقوق المحاكمة العادلة وحجز حرّياتهم في ظروفٍ لا إنسانية، وتدمير حيوات آلاف الأسر اليمنية جرّاء فقدها عائلها، بل الشرعنة لإخفائهم قسرياً وتعذيبهم حتى الموت، وهو ما يمثّل جريمة قتل خارج القانون، ومن آلاف قضايا الاعتقال التعسفي، تأتي قضية محاكمة قتلة صالح الصماد كنموذج للتضحية بالأبرياء لإغلاق ملفٍ من أشد الملفات حساسية بالنسبة لجماعة الحوثي.

قُتل رئيس المجلس السياسي الأعلى لجماعة الحوثي في مدينة الحديدة، صالح الصماد، هو وستةٌ من مرافقيه، في 19 إبريل/ نيسان 2018، جرّاء غارة لطيران التحالف العربي، بحسب إعلام التحالف حينها، وفي حين ظلت الوقائع الغامضة لمقتل الصماد تُلقي بظلالها على الجماعة، وعلى أجنحتها المتصارعة، بما في ذلك علاقتها بحلفائها، خصوصا مع محاولتها التغطية على مقتله حينها، إذ لم تعلن الجماعة عن مقتل الصمّاد في يوم غارة التحالف، بل أوردت خبرا في موقع وكالة سبأ التابعة لها، بعد يوم من مقتله عن زيارته مصنعا عسكريا في مدينة الحديدة، ولم تعلن مقتله إلا بعد أسبوع من الغارة، فإن سياقات الحادثة تُفصح عن خيوط متداخلة في عملية مقتل الصمّاد، ودور صراع أجنحة الجماعة في العملية، والذي تكشف أكثر في المسرحية التي أعدّتها سلطة الجماعة لإغلاق ملف القضية؛ فبعد أشهر طويلة من مقتله، ومن أماكن متفرقة، اعتقلت جماعة الحوثي عشرة مواطنين من أبناء الحديدة، ووجهت لهم تهمة تورّطهم بقتل الصماد بالتنسيق مع قيادة التحالف العربي، من خلال المتابعة والرصد وتحديد إحداثيات موكبه، وذلك في القضية رقم 12 لسنة 2019- النيابة الجزائية الإبتدائية المتخصصة في الحديدة. وبعيداً عن لا قانونية المحكمة الجزائية، فإن أسماء المتهمين وخلفيتهم الإجتماعية والسياسية تكشف عن هشاشة بُنية القضية وافتقارها أي منطق، إضافة إلى نقل المحاكمة من مكان الواقعة، أي الحديدة إلى صنعاء، في سرّية وإجراءات أمن مشدّدة، تعكس رغبة الجماعة في حجب القضية عن الرأي العام، فيما تؤكّد إجراءات سير المحاكمة والتلاعب بالأدلة، بما في ذلك تدخّل طرف في الجماعة لتوجيه المحاكمة عن محاولة مستيمتة للتغطية على المتورّطين الحقيقيين، من خلال التسريع بتنفيذ حكم الإعدام بحق المعتقلين وتمرير الجريمة.

تكشف توليفة المتهمين في قضية مقتل الصمّاد عن أبعادها السياسية، وكذا هزالتها، وإن ضم تركيبة عجائبية القصد منها ترضية جناح بارز في الجماعة، إذ شملت لائحة الاتهام شخصيات سياسية وعسكرية دولية وإقليمية ويمنية من الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ورؤساء دول التحالف العربي المتدخلة في اليمن وقيادتها العسكرية إلى الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، وقيادات عسكرية في السلطة الشرعية، وخصوم جماعة الحوثي، إلى جانب عشرة متهمين يمنيين من أبناء مدينة الحديدة؛ فإضافة إلى الشيخ علي بن علي إبراهيم القوزي، والعميد عبد الملك أحمد حميد، ومحمد خالد علي هيج، ومحمد إبراهيم علي القوزي، ومحمد يحيى محمد نوح، وإبراهيم محمد عبدالله عاقل، ومحمد محمد علي المشخري، ومعاذ عبد الرحمن عبدالله عباس، شملت القائمة المتهم عبد العزيز علي محمد الأسود الذي اعتقل وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره.

وتوفي المواطن علي عبده أحمد كزابة، وعمره 23 عاماً، جرّاء التعذيب في السجن، فيما تنوعت وظائف المتهمين من مدرّسين وتربويين إلى طالب، وبائع سمك، ومن ثم لا تجمع بينهم أي صلة، عدا عن أن أغلبهم من مديرية القناوص في مدينة الحديدة، بل إن أحد المتهمين لا يقرأ ولا يكتب، بحيث يجهل سياقات جرّه إلى القضية، وإن كان لاختيار العميد عبد الملك أحمد حميد، ضابط شرطة ومقرّب من صالح الصمّاد، والشيخ علي القوزي أمين عام المجلس المحلي في الحديدة والقيادي البارز في حزب المؤتمر الشعبي العام، وشيخ مشائخ قبائل الصليل التي تشمل مديريات عديدة، والمقرّب أيضاً من صالح الصماد، يحمل دلالات سياسية عديدة، ففي حين كان العميد عبد الملك من رجالات الجهاز العسكري في الدولة، وأحد المقرّبين من الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ومن جناح صالح الصماد، فإن الشيخ علي القوزي، كان له موقف معارض للجماعة بعد قتلها صالح، وإن ظل محتفظاً بوظيفته، كما تزعم حملات ضد الفساد في سلطة الجماعة، ومن ثم كان ينبغي إزاحته سياسياً بطريقة تشوّه تاريخه والقوى السياسية التي يمثلها.

تتعدّى الثغرات القانونية في قضية محاكمة قتلة الصمّاد بُنية القضية نفسها والمؤسسة القضائية التي شرعنت لها وسلطة الحرب التي تديرها إلى سياقاتها، فإضافة إلى غياب أي أدلةٍ حقيقيةٍ تدين المتهمين في ملف يتجاوز الألف صفحة، فإن ما رافق المحاكمات من أشكال التلاعب يكشف عن قصدية التضحية بالمتهمين، من خلال تجاهل أدلة براءتهم، حيث أكّدت بيانات الاتصالات أن معظم المتهمين لم يكونوا في موقع استهداف موكب صالح الصماد، وكذلك تغيير التهم الواردة في لائحة الاتهام من المحكمة في تدخلٍ صارخ، يتعارض مع مواد القانون المنظمّة لذلك، فيما استند فريق الادعاء إلى اعترافات المتهمين على بعضهم بعضا التي انتزعت بالقوة، ومن خلال التعذيب بأجهزة كهربائية، والمنع من النوم والحبس الانفرادي والتعليق لأشهر بوسائل وحشية، تسببت بإعاقة الحدث القاصر، عبد العزيز الأسود، ووفاة علي عبده أحمد كزابة في مستشفى الشرطة النموذجي بصنعاء مساء 2019/8/7، وإصابة جميع المتهمين بإصابات خطيرة، هو ما يؤكّد بطلان اعترافاتهم. إضافة إلى تحفّظ الجماعة على شهود مهمين في الواقعة، فضلاً عن منع محامي الدفاع من تقديم دفوعاتهم، وكذلك حصولهم على ملف الحكم، وأمر المحكمة العليا التي لم يثبت اطلاعها على القضية، ومصادقتهم على حكم الإعدام، وفي الحالتين يعد ذلك جريمة. وأمام تسييس الجماعة سير المحاكمة، وحجز القضية للحكم في أقل من 27 يوماً، وحرمان المتهمين من أبسط حقوقهم، بما في ذلك توديع ذويهم، أعدمت جماعة الحوثي تسعة من المواطنين الأبرياء في أغرب وأسرع قضية إعدام حدثت في الحرب، ومنحت نفسها الحقّ بنهب جميع ممتلكاتهم ومصادرتها.

في مستوى أعمق، كشفت قضية مقتل الصمّاد، ومحاكمة متهمين فيها والتضحية بهم عن أزمة جماعة الحوثي، ليس فقط في طرق تجييرها القضاء لصالحها، بل في إدارة صراعات أجنحتها، والوسائل

> تنظم سلطات الحرب في اليمن القتل خارج القانون وتديره وفق منظومتها المركّبة للقتل، بما في ذلك تكييفه وفق قوانينها القهرية
>
> أصبحت المحكمة الجزائية، سيئة الصيت، سلاح سلطات الحرب الفاعل للتنكيل بالأبرياء

التي تلجأ لها لحجبها، فقد مثل تعيين القيادي القبلي، صالح الصماد، رئيسا للمجلس السياسي محاولة لاستيعاب الجناح القبلي الموالي لها، مع تحجيمه لصالح جناحها العائلي الذي يمثل رئيس اللجنة الثورية محمد الحوثي أحد رموزه، إذ خاض الطرفان صراعا على السلطة، أسفر عن عدة اغتيالات سياسية شهدتها صنعاء حينها. ومع أن ارتباك جماعة الحوثي منذ مقتل الصماد حيال كيفية ترضية الجناح القبلي الذي يمثله، خصوصا مع اعتمادها عليه في إمدادها بمقاتلين في الجبهات، فإن التجربة السياسية القصيرة للرجل، بوصفه آخر قيادي في الجماعة حاول الحفاظ على شكلية مؤسسات الدولة، حيث خاض معركة ضد سلطة المشرفين، جعلت الجماعة، كما يبدو، تقرّر ضرب ما تبقى من تحالف المؤتمر الشعبي العام والجناح المعتدل في الجماعة الذي مثله الصماد، المقرّب من الرئيس السابق صالح وحزب المؤتمر، وذلك بإعدام متهمين يمثلون بقايا هذا التحالف. وسواءً تورّطت عناصر قيادية في جماعة الحوثي بالتنسيق مع التحالف العربي في تصفية الصمّاد، بتسريب إحداثيات أم تم بشكل غير مباشر، فإن محاكمة المتهمين في القضية، وتدخل قيادات من الجناح المعارض للصمّاد للضغط على سير المحاكمة وإعدام المتهمين، يكشفان مستويات من التورّط، وإن عزّزت المحاكمة حالة انقسام سياسي واضح داخل الجماعة بين رافض للمحاكمة وطاعن بها وبين قلة مؤيدة، إلا أن الجماعة هدفت من المحاكمة إلى إرسال رسائل سياسية داخلية في نطاق أجنحتها وللمتحالفين معها وللمجتمع الذي تحكمه، وكذلك المضي بسياسة إغلاق الملفات الشائكة التي تمثل أولوية في أمن جماعةٍ ترى نفسها فوق المجتمع، ومهدّدة من خارج محيطها.

قوة البطش الأعمى لجماعة متغلبّة فوق القانون كانت أحد مضامين تنفيذ جريمة قتل الأبرياء في قضية مقتل الصمّاد، لإرهاب المجتمع أولاً، ومعارضيها من المعتقلين في أقبية السجون، وقبلها تلقين حلفائها من أعضاء «المؤتمر الشعبي»، ومن القبائل الموالية لها درساً بأن التحالف مع الجماعة لا يعني أنهم في مأمنٍ من العقاب متى ما قرّرت، حتى لو قدّمت تضحيات ودعمتها في حربها، فلا شيء فوق أمن الجماعة ومصالح قياداتها، إلا أن أمن الجماعة لا يقف فقط عند التضحية بالحلفاء المزعجين، وإنما بإدارة ملف الاغتيالات السياسية التي طاولت قياداتها في فترة الحرب، وذلك من خلال سياسة إغلاق الملفات التي تتمحور في القبض على أبرياء، وتلفيق تهم بحقهم، والمضي بمحاكمات سرّية وهزلية، وذلك لإشاعة نوعٍ من التطمين في صفوف زعاماتها، مقابل التغطية على الفاعلين الحقيقيين، وكذلك إيهام المجتمع بأنها تنفذ «القانون»؛ بيد أن قضية مقتل الصمّاد أكثر حساسية بالنسبة للجماعة من مجرّد إغلاق ملف، لأنها تدرك شبهة اختراقها، بما في ذلك تصاعد الصراع بين أجنحتها واحتمال الذهاب بعيداً لتنسيق مع خصومها لتصفية قياداتٍ يشكلون عبئاً عليها، إذ لا تستطيع الجماعة التي حاولت مداراة عقدة الذنب حيال مقتل الصمّاد، بعمل نصب تذكاري له وإطلاق اسمه على الشوارع، وتزيين صوره في واجهات المدن، والتضحية بأبرياء القفز على حقيقة أن إغلاق ملفٍ لا يعني إخفاء الحقيقة.

في صباح حزين ليوم 18 سبتمبر/ أيلول الحالي، وفي ساحة التحرير في قلب العاصمة صنعاء، وقف تسعة من الأبرياء من أبناء مدينة الحديدة أمام مقاصل الجلادين، بينما استند المواطن القاصر، عبد العزيز علي محمد الأسود، إلى كتف عسكري، لأنه لم يستطع الوقوف بعد أن كسر عموده الفقري جرّاء سنواتٍ من التعذيب، وعلى تلك الأرض المخضّبة بالدماء، سالت دماء أبرياء آخرين، تم التضحية بهم كقرابين بشرية.

(كاتبة يمنية)

اتفاقية أوكوس والخلاف مع فرنسا والصين

عمار ديوب

جاءت اتفاقية أوكوس بين الإدارة الأميركية وبريطانيا وأستراليا لتظهر الخلاف بين هذه الدول مجتمعةً وفرنسا. وليس هذا الخلاف جديدا، يعود إلى لحظة مشروع مارشال وتشكيل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والهيمنة الأميركية على أوروبا، وتجدّد مع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. منذ حينه، افتقدت أوروبا، بدولها المنتصرة أو الخاسرة في الحرب العالمية الثانية، دوراً مركزياً على مستوى العالم، حيث برز حينها كل من الاتحاد السوفييتي وأميركا قطبين عالميين.

حاولت ألمانيا وفرنسا، أكثر من مرّة، تشكيل جيش مشترك أو جيش أوروبي، آخر تلك المحاولات تمّت في سلوفينيا، وبهدف تشكيل قوة عسكرية أوروبية، وجاءت ردًا على التجاهل الأميركي للاتحاد الأوروبي، وقيامها بالانسحاب وقبلها بعقد اتفاقية مع حركة طالبان من دون التشاور والتنسيق مع «الناتو» ودوله. أوروبا الرافضة للتجاهل الأميركي، لم تعد ترى الحلف حلفاً حقيقياً. تتفق أميركا مع أوروبا في ذلك. ولهذا كثيراً ما تلكأت أوروبا في دفع المستحقات المالية لحاجات «الناتو» من الأموال.

وقد أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، مع رئيسي وزراء أستراليا سكوت موريسون وبريطانيا بوريس جونسون، اتفاقية أمنية وعسكرية وتقنية مشتركة، وتتضمّن صفقة لتصنيع غواصات لصالح أستراليا، وفسخ صفقة مماثلة مع فرنسا؛ الصفقة هذه تتألف من غواصات تعمل بالدفع النووي، ويُفترض، وفقاً للخبراء، أنها ستكون قادرةً على حمل صواريخ نووية. لقد أُعلن عن الصفقة من دون التشاور مع أوروبا وبالتحديد فرنسا. شعرت الأخيرة بالإهانة و«بالصفعة»، حيث سرقت منها أميركا صفقة بأكثر من 50 مليار دولار.

وستنقل الاتفاقية هذه التقنية النووية، لأوّل مرّة ومنذ 1958، خارج أميركا وبريطانيا، وبوساطتها ستتعزّز العلاقات بين هذه الدول، وفي منطقة تعدّ مهمةً لصالح فرنسا، ولأوروبا علاقات تجارية معها تزيد عن 12 تريليون دولار. إذا، هناك تنافس حقيقي بين الحلف الجديد و«الناتو» وفرنسا. عدا التنافس السابق، الاتفاقية في وجهتها الأساسية ضد الصين التي أعلنت أن الصفقة تهدّد الاستقرار الإقليمي، وتشجّع على سباق التسلح. وبالتالي، لا تستهدف السلام الإقليمي والاستقرار، كما ذكرت الدول الثلاث الموقعة على الاتفاقية التي تأتي كاستكمالٍ لاتفاقية «كواد» بين أميركا واليابان والهند وأستراليا.

إذاً، هي بداية حرب باردة حقيقية، ووفقاً للتصريحات الصينية الرافضة «أوكوس» ضد أستراليا، وتهديدها بضربةٍ نووية في حال حدوث حربٍ في تلك المنطقة، فإن أميركا التي حدّدت هدفها في مواجهة الصين، ومنذ أكثر من عقد، وبريطانيا الخارجة منذ عامين من الاتحاد الأوروبي، وأستراليا المنضمة لهما، تستعد لمواجهة الصين. وقد أثار اهتمام متابعي الاتفاقية قول مسؤولي الدول الثلاث إن التحالف الجديد بُني بين دول الديمقراطية البحرية، ما يتضمّن دلالة واضحة على أنها ضد النظام التسلطي في الصين، وهي رسالة إلى كل من اليابان والهند وكل حلفاء أميركا في المحيطين، الهندي والهادئ، أن أميركا جادّة في مواجهة الصين.

أصبحت التحليلات التي تتناول أميركا تؤكد أنها تشهد انكفاءً وانسحاباً عالمياً، وأن العالم يتجه نحو «انفلاش» في تعدّد الأقطاب المهيمنة على العالم. تجاهل أميركا وحلفائها الاتحاد الأوروبي، ومصالح بلدانه في تلك المحيطات، يوضح أن أميركا ما زالت هي المهيمنة عالمياً على الرغم من أزماتها، وتحاول مواجهة الصين بشكلٍ حازم ومن دون تردّد. هناك برباغندا تشير، ومن دون توقف، إلى أن الصين تكاد تتغلب على أميركا، وتكاد تصبح الدولة الأولى في العالم، وأن أميركا في طريقها إلى «التفكك». نقول هذه برباغندا؛ فليس هناك من مجال لمقارنة مستويات الدخل بين البلدين، حيث يشكّل دخل المواطن الصيني 20% من دخل نظيره الأميركي، ولا تزال الصين تضع مشاريع نهضوية لإنهاء حالة الفقر لمئات الملايين من الصينيين، وتكافح، بشكلٍ صلب، من أجل القفز بالتطور الصناعي ليعادل الأميركي أو الأوروبي، وتعمل على إشادة طريق الحرير وإقامة علاقاتٍ دوليةٍ كثيرة من أجل ذلك. أقصد أن أميركا وحلفها الجديد يستهدفان جرّ الصين إلى سباق التسلح، أو حروب هنا وهناك، وتبتغي من ذلك حرف التطوّر النهضوي الكبير في الصين نحو الصناعة العسكرية. هنا، لا يمكن تجاهل أن سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتي وأميركا في أثناء الحرب الباردة لعب دوراً كبيراً في تقويض الاتحاد. الصين من دون شك تعي التحدّيات الجديدة، ودورس الحرب الباردة، وأهداف الدول الثلاث، وستتجنّب بكل الطرق أيّ عزلةٍ دولية تحاول أميركا وحلفاؤها إحكامها ضد مصالح الصين الوطنية والعالمية.

اتفاقية «أوكوس» ستليها اتفاقية تجارية ضخمة بين الدول الثلاث، وهي ليست مؤقتة، وإنما ستكون لعقود ولصالح الأجيال المستقبلية، وهناك حلفاء أميركا الآخرون في المُحيطين، الهندي والهادئ. تثير الاتفاقية قلق كل من الصين وروسيا من ناحية، وقلق دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية، وعدا أن الأخيرة ضعيفةٌ تجاه التحالفين المذكورين، فهي لن تذهب نحو الصين أو روسيا، وقد تشهد خروج تركيا من حلف الناتو، أو حدوث تراجع كبير في العلاقات بين دول الحلف الأطلسي. أميركا غير راغبة بتطوير هذا الحلف، والقضية

> تجاهل أميركا وحلفائها الاتحاد الأوروبي، ومصالح بلدانه في تلك المحيطات، يوضح أن أميركا ما زالت هي المهيمنة عالمياً
>
> أميركا وحلفها الجديد يستهدفان جرّ الصين إلى سباق التسلح أو حروب هنا وهناك

لا تكمن في الرئيس ترامب الذي همش أوروبا و«الناتو»، بل في التوجه الأميركي إلى تغيير قواعد التحالفات العسكرية، كما أوضحت السطور أعلاه.

تقول الاتفاقية الجديدة بضرورة التخفيف من البرباغندا الأخرى التي تقول إن أميركا في طريقها إلى الانكفاء الداخلي، وإن العالم سائر نحو سيطرة الدول التسلطية أو الشعبوية في أوروبا والعالم. طبعاً ليست أميركا معنية بنشر الديموقراطية، كما أشار بايدن حينما تحدّث عن الإخفاق في أفغانستان. وقد جاءت إشارته تلك لتسهيل قبول الانسحاب والتخفيف من المساءلات في المؤسسات الأميركية السياسية، بينما حينما غزت أميركا في 2001 أفغانستان أو العراق في 2003، كانت تؤكّد على نشر الديمقراطية والحريات، وبناء الدول الحديثة، وسواه.

تضع اتفاقية أوكوس أوروبا في خانة ضيقة، فإذا كانت تفكّر، منذ عقود، ببناء جيشٍ أوروبي، والاستغناء عن أميركا في إطار حلف الناتو، فالآن أميركا تهمش، بوضوح شديد، ذلك الحلف، وربما تندفع أوروبا نحو فضّ الشراكة التاريخية مع أميركا. الفكرة الأخيرة هذه لا يمكن الوصول إليها سريعاً، وربما تشكّل ردود الفعل الروسية والصينية «العنيفة» ضد «أوكوس» لتؤكّد ضرورة بناء علاقات جديدة، وعلى أسس جديدة بين دول «أوكوس» وأوروبا. أميركا وبريطانيا وأستراليا تتجه الآن نحو تخفيف التوتر مع فرنسا وأوروبا، والأخيرة ليس لها بدّ من المسارعة نحو التخفيف ذاك.

إذا، هي الحرب الباردة مع الصين، ومحاولة استنزافها في سباق التسلح وعزلها دولياً. السؤال كيف ستتلافى الصين الحرب هذه، وهل في مقدورها بناء تحالفاتٍ قويةٍ مع روسيا المعاقبة أوروبياً وأميركياً أو أوروبا. تشهد العلاقات الدولية، ولا سيما بين الأقطاب المهيمنة على العالم، تصعيداً كبيراً، ولكنها لن تتجه نحو الحرب في هذه الآونة، وهذا يقتضي ضمان مصالحها العالمية. والسؤال: كيف ستتمكّن هذه الدول المتناقضة في مصالحها وسياساتها من تخفيف التوتر، والعمل من أجل الاستقرار العالمي، وعكس ذلك إن تعمقت الخلافات؟ هذا هو السؤال العالمي بامتياز بعد اتفاقية أوكوس.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads